

المحور المَحَاسَبِيّ

تقييم كفاءة إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية الأردنية

الدكتور محمد داود عثمان

جامعة فيلادلفيا /الأردن

الدكتور عز الدين نايف عنانزه

جامعة فيلادلفيا /الأردن

الملخص

يعد النشاط الائتماني احد اهم الوظائف الرئيسية التي تقدمها المصارف وهي من اكثر الانشطة ربحاً و خطورة، ، فلذلك جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على هذه الوظيفة لدى القطاع المصرفي الاسلامي، وكان ذلك من خلال تسليط الضوء على مراحل ادارة مخاطر الائتمان في المصارف الاسلامية بالإضافة إلى اختبار مدى كفاءة ادارة مخاطر الائتمان وربطها مع جودة المحافظ الائتمانية في المصارف الاسلامية خلال الازمه الماليه العالميه الاخيره. وقد بينت الدراسة نتائج تعكس الكفاءة والنجاح الملحوظ لعينة الدراسة في عمليه ادارة مخاطر الائتمان، مما انعكس ذلك ايجابياً على مؤشر الاداء للعينه، واستطاعت بنوك العينه بناء محافظ ائتمانية ذات جوده عاليه، مما مكنها من تجاوز اثار الازمه الماليه العالميه الاخيره ، وهذا مما يعزز دور البنوك الاسلامية في عمليات البناء والتطوير المستمر، وتحقيق المزيد من النجاحات في مجال المنافسه مع البنوك التقليديه.

مصطلحات علميه : إدارة المخاطر، إدارة محافظ استثماريه، صيغ التمويل الإسلامي، نموذج دوبيونت المعدل.

Abstract

Credit activity ,themoost important activities provided by banks ,which is more profitable and dangerous .Therefore, we conduct our study to examine the efficiency of credit risk management and linking it with the quality of credit portfolios in Jordanian Islamic banks during the last financial crises.

The result of this study shows remarkable efficiency from Islamic banks in Jordan in credit risk management, which reflected positively on performance index for the study sample, and sustain the role of Islamic banks in development in Jordan.

Keywords : Risk management, Portfolio management, Islamic financing types, and DuPont Modified Formula.

1-1 مقدمة:

تواجه المصارف مخاطر عدة جراء قيامها بعمليات الإقتراض والاستثمار، حيث أن الإقتراض هو النشاط الاساسي للمصرف، ومنه يأتي الجزء الاكبر من أرباحه، وبالتالي فإن مخاطر محافظ الائتمان تأتي في مقدمة المخاطر التي تتعرض لها المصارف . وأظهرت المصارف الاسلامية قوة وصموداً أمام الأزمة المالية العالمية التي عصفت في العالم، والتي تفاقمت خلال عام 2008 حيث واجهت العديد من المؤسسات المتخصصة بالإقراض العقاري في الولايات المتحدة الامريكية خطر الإفلاس، فأفلس بعضها وإستحوذت الحكومة على موجودات هذه المؤسسات في أيلول 2008 ، وتوسعت الازمة المالية لتشمل مصارف الاستثمار الامريكية، فأعلن أهم هذه المصارف (Lehman Brothers Holding) إفلاسه.

ويعزى السبب الرئيسي لظهور هذه الازمة المالية هو عدم تطبيق الممارسات السليمة المستندة إلى معايير ومبادئ الإقراض الجيد، إضافة إلى عدم ثبات وإستقرار السياسة النقدية المتبعة من قبل الاحتياطي الفدرالي في الولايات المتحدة الامريكية وبشكل خاص فيما يتعلق بأسعار الفائدة على الإقراض والإقتراض، إضافة إلى التوجه نحو التوريق في الاسواق المالية (البيلاوي، 2009، ص4).

وأما ذلك أثبت النظام المالي الإسلامي القائم والمستند على احكام الشريعة الاسلامية فاعليته وكفائته من حيث المحافظة على معدلات النمو والاستقرار، فذلك أخذت لدول عديدة اسلامية وغير اسلامية من دول العالم بإنشاء نوافذ إسلامية ضمن المنتجات والخدمات التي تقدمها، أو فتح مصارف إسلامية بإدارة اسلامية كاملة. ومن هنا إهتمت هذه الدراسة بإستكشاف مدى كفاءة إدارة مخاطر الائتمان على جودة المحافظ الائتمانية للبنوك الاسلامية العاملة في المملكة الاردنية الهاشمية .

تختلف نماذج ومؤشرات قياس الاداء بإختلاف المستفيدين من هذه التقارير، لقد استخدمت عدة نماذج لقياس اداء المصارف من بينها: نموذج (CAMELS) لترتيب المصارف من حيث الاداء، وكذلك مؤشر القيمة الاقتصادية المضافه (EVA)، والقيمة السوقية المضافة (MVA)، و نموذج العائد على حقوق الملكية Return on Equity من خلال تطبيق أنموذج دوبونت المعدل لحساب العائد على حقوق الملكية، حيث عدّ هذا النموذج ولفترة طويلة نموذجاً لقياس ووصف علاقه ما بين العائد والمخاطره، وقد استعمل منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي من قبل الامريكي ديفيد كول كإجراء لتقييم اداء المصارف، والذي تم اعتماده في العديد من الدراسات.

2-1 مشكلة الدراسة:

وتكمن مشكلة الدراسة في اختبار وفحص مدى كفاءة ادارة مخاطر الائتمان في البنوك الاسلاميه على جودة محافظها الائتمانية استنادا الى مجموعه من المقاييس والتي سوف يتم الاعتماد عليها في قياس اداء وربحية المصارف، وكذلك في قياس المخاطر ولعل من اهمها المقاييس المحاسبية:

- معدل العائد على حقوق الملكية (Return on Equity) حيث تم استعمال نموذج دويونت المعدل Modified DuPont Formula لحساب العائد على حقوق الملكية والذي يتم تحسينه من خلال ثلاث مداخل هي: (مطر، 2010، ص 50-51).
- المدخل الاول عن طريق تحسين الاداء التشغيلي للمصارف بما يترتب عليه الزيادة في معدل العائد على الاستثمار (ROI)، دون احداث أي تغيير في الهيكل الرأسمالي للمصرف أي بتثبيت مضاعف الرفع المالي.
- المدخل الثاني عن طريق تحسين مضاعف الرفع المالي (FLM) بالاستفادة من مزايا المتاجره بالملكيه، وذلك عن طريق التوسع بالاقتراض مع النجاح في استثمار الاموال المقترضة في فرص استثماريه تحقق عائدا مجزيا مع تثبيت الاداء التشغيلي للشركه.
- المدخل الثالث عن طريق احداث تحسين مزدوج وذلك في العائد على الاستثمار (ROI) ومضاعف الرفع المالي (FLM)، والذي يعني تحسن الاداء التشغيلي للمصرف جنبا الى جنب مع الاستفادة من مزايا المتاجره بالملكيه .

3-1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الاهداف التالية:

- تسليط الضوء على المخاطر بشكل عام ومخاطر التمويل وفقا لصيغ التمويل الاسلامي بشكل خاص.
- تسليط الضوء على مراحل إطار ادارة مخاطر الائتمان في المصارف الاسلاميه. إضافة إلى اختبار مدى كفاءة ادارة مخاطر الائتمان وربطها مع جودة المحافظ الائتمانية في المصارف الاسلاميه، وذلك من خلال استخدام مجموعة من النسب المالية المتعلقة بقياس الكفاءة والربحية، إضافة إلى استخدام بعض النسب المالية المصرفية المتعلقة بقياس كفاءة جودة المحافظ الائتمانية.
- توجيه إدارات المصارف وبشكل خاص المصارف الاسلامية نحو أهمية هذا الموضوع.

4-1 أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة من خلال الملاحظات التالية :

- يعد النشاط الائتماني احد اهم الوظائف الرئيسية التي تقدمها المصارف وهي من اكثر الانشطة ربحيه واكثرها خطورة، وتنشأ مخاطر الائتمان نتيجة لعدم قدرة المدينين من الوفاء بالتزاماتهم في مواعيد الاستحقاق، وما يترتب على ذلك من خسائر يتحملها المصرف، فالذالك جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على هذه الوظيفة لدى القطاع المصرفي بشكل عام والقطاع المصرفي الاسلامي بشكل خاص.
- أثبتت المصارف الاسلامية في العديد من الدول التي تتواجد فيها سواءً كانت إسلامية أم غير اسلامية في أعقاب الازمة المالية العالمية أنها أكثر كفاءة وربحية وإستقراراً مقارنة بالبنوك التقليدية، فالذالك اتجهه العديد من دول العالم نحو إدخال النوافذ المالية الاسلامية إلى جانب الخدمات والمنتجات المالية التي تقدمها أو التفكير بإدخال صيغ التمويل الاسلامي بالكامل والمتوافقة مع مبادئ وقواعد الشريعة الاسلامية.
- تعد هذه الدراسة من المواضيع الحديثة التي تسلط الضوء على مدى كفاءة إدارة مخاطر في تحسين جودة محافظ الائتمان في المصارف الاسلامية، إذ أن معظم الادبيات والصادر والباحثين كان تركيزهم على مخاطر الائتمان في البنوك التقليدية.

5-1 منهجية الدراسة:

إعتمد الباحثان في هذه الدراسة على المنهجية التالية:

• المنهج الوصفي: من خلال الاعتماد على المصادر الثانوية، والرجوع الى الكتب والمقالات والدراسات والرسائل الجامعية، لوضع الاطار النظري للموضوع.

• المنهج التحليلي: من خلال الاعتماد على مجموعتين من المقاييس، فالمجموعه الاولى تتضمن ادوات لقياس علاقه بين العائد والمخاطرة، والمجموعه الثانيه تتضمن اساليب قياس المخاطر الائتمانيه والتي تكون المحصله النهائيه لها المحافظه وتحسين جودة محافظ الائتمان. ومن بين هذه المقاييس التي تم الاعتماد عليها في هذه الدراسة مايلي:

1. حيث تم الاعتماد على أنموذج (ROE) العائد على حقوق الملكية حيث عُدَّ هذا الأنموذج لفترة طويلة ، مؤشرا متكاملًا لوصف وقياس العلاقة التبادليه ما بين العائد والمخاطرة، وقد استخدم هذا الأنموذج من طرف ديفيد كورل منذ بداية السبعينات في الولايات المتحده الامريكيه كإجراء لتقييم أداء المصارف، وذلك من خلال تحليل مجموعه من النسب يتم تلخيصها في عدة أشكال، تمكن المحلل من تقييم مصدر وحجم أرباح المصرف الخاصة من خلال مخاطر تم اختيارها، تتمثل أساسا في مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر معدل الفائدة، ومخاطر رأس المال، ومخاطر التشغيل. حيث سيتم الاعتماد على نموذج دويونت المعدل Modified DuPont Formula لحساب العائد على حقوق الملكية (ROE) لقياس الاداء بشكل عام، ويوضح هذا النموذج الاثر المزدوج للكفاءه والانتاجيه على ربحية الاصول أو معدل العائد على الاصول (ROA) وكما يبين قدرة الرافعه الماليه (FLM) على رفع العائد على حقوق الملكية (ROE) ، وأهم النسب الماليه المتعلقة في هذ المجال هي:

$$ROE=ROA*FLM$$

$$ROE = \text{Net Profit Margin} \times \text{Total Asset Turnover} \times \text{Financial Leverage Multiplier}$$

$$\text{Net Profit Margin} = \text{Earning Available for Common Stockholders} / \text{Sales}$$

$$\text{Total Assets Turnover} = \text{Sales} / \text{Total Assets}$$

$$\text{Financial Leverage Multiplier} = \text{Total Assets} / \text{Common Stockholders Equity}$$

يمتاز هذا الأنموذج بالمرونة إذ أنه يمكن من تحليل كل مؤشر الى مؤشرات جزئية تعكس مجالات القرار بشكل تفصيلي، مضافاً إلى أنها تعمل على ربط علاقه ما بين العائد والمخاطره كما هو الحال بالنسبه لمؤشر الرافعه الماليه (FLM) ، فاذا ما حققت مؤسسه ما عائد على حقوق الملكية مرتفعاً فيمكن أن يكون سبب هذا الارتفاع الى العائد على الاصول او إلى الرافعة الماليه او كلاهما، فإن كان السبب الرافعه الماليه فإن هذا يعطي مؤشراً للإداره الى ذلك المستوى من المخاطر المرتبط بتحقيق هذا المستوى من العائد، أما اذا كان السبب يعود الى العائد على الاصول، فإن هذا يعطي مؤشراً للإداره الى ذلك المستوى من الكفاءه التشغيلية.

2. سيتم استعمال مجموعه من النسب الماليه المصرفية لقياس مخاطر الائتمان وعلى النحو المشار إليه (Rose,) : 2002,149-190

• النسبه الاولى تستخدم هذه النسبه لقياس كفاءه الاصول و قياس فشل القروض كنسبه مئوية من كامل محفظة قروض البنك، وبالتالي كلما ارتفعت كلما كان هناك مخاطرة أكبر، ويتم حسابها على النحو التالي:

$$= \text{التسهيلات الائتمانيه غير العامله/ اجمالي التسهيلات الائتمانيه.}$$

• النسبة الثانية تدل هذه النسبة على نسبة القروض التي تحتجز كمخصص لخسائر القروض المحتملة والناجئة عن عدم السداد ، وكلما ازدادت هذه النسبة ازدادت درجة تحوط البنك لمواجهة خسارة القرض و قلت درجة المخاطرة المرتبطة بها، وهذه النسبة يفضل ان تكون بين 0.6 - 1 % ، ويتم حسابها على النحو التالي:

$$= \text{مخصص خسارة التسهيلات الائتمانية} / \text{اجمالي التسهيلات الائتمانية} .$$

ج. النسبة الثالثة وهي تعني الفرق بين الديون المعدومة و مخصص الديون المعدومة وكلما ارتفعت قيمة البسط يدل هذا على زيادة خطورة محفظة القروض، ويتم حسابها من خلال مايلي:

$$\text{صافي الديون المعدومة/التسهيلات الائتمانية الكلية}.$$

6-1 النطاق الزمني للدراسة:

تم تحديد الفتره الزمنية لعينة الدراسة من عام 2004-2011 وذلك لتوافر البيانات المالية لعينة الدراسة خلال هذه الفتره للمصارف الاسلاميه الاردنية حيث تغطي الفتره اربع سنوات قبل الازمه الماليه العالميه الاخيريه وثلاث سنوات بعد الازمة .

7-1 مجتمع الدراسة:

سيتم تطبيق الدراسه على البنوك الاسلاميه العاملة في المملكة الاردنية الهاشمية، وعددها اثنان هما:

الرقم	اسم المصرف
1	البنك الاسلامي الاردني
2	البنك العربي الاسلامي الدولي

وسيتم استثناء بنك الاردن دبي الاسلامي لحدائه تأسيسه، وعدم توافر البيانات الماليه عنه.

8-1 الدراسات السابقة :

لقد تعددت الدراسات التي تناولت موضوع ادارة المخاطره في البنوك التقليديه سواء كان ذلك على المستوى الدولي او الاقليمي، اما فيما يخص ادارة المخاطر في البنوك الاسلاميه فهي تُعد في مراحلها الاولى، ولكن كل هذه الدراسات ابرزت الدور الهام الذي تقوم به ادارات ادارة المخاطر من حيث القيام بعمليات التحوط المختلفه لمواجهة مختلف انواع المخاطر من جهه ومن جهة اخرى رفع درجة كفاءة محافظها الائتمانيه.

وكانت من اوائل هذه الدراسات دراسة (Aaker 1987) حيث بينت دور المخاطر في تفسير الاختلاف في العوائد، حيث قامت بالفصل بين المخاطر النظامية و المخاطر غير النظامية وقد أكدت الدراسة التي قامت على عينة من 1376 شركة في أمريكا أن المخاطر النظامية و غير النظامية المتعلقة بالشركة (و التي تشمل إدارة لإئتمان و الإدارة التشغيلية) لها تأثير كبير على العائد على حقوق الملكية .

دراسة (Pyle 1997) بحثت في أهمية إدارة المخاطر و أسس إدارة المخاطر المعاصرة مع التركيز على نوعين من المخاطر هما مخاطر السوق و مخاطر الائتمان وقد وجدت الدراسة أن :

- هناك طريقتين لقياس مخاطر السوق تشمل طريقة تحليل السيناريوهات و تحليل القيمة عند الخطر (- Value at Risk) .

. VaR (Risk

- هناك عدة طرق عديدة لقياس مخاطر الائتمان هي : التدرج (Scoring) ، التصنيف (Rating) ، لجان الائتمان

(Credit Committees) لتقدير الجدارة الائتمانية للطرف المقابل .

و خلصت الدراسة إلى أهمية كل من مخاطر التسهيلات و مخاطر السوق في التأثير على أرباح البنك.

دراسة معلا وظاهر (1999) هدفت الدراسة إلى البحث عن أنموذج مناسب يتضمن أهم العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة، التي يجب أن تأخذها إدارة المصارف الأردنية بعين الاعتبار عند منح الائتمان، بما يساعدها على توظيف أموالها بأحسن الوسائل وأقل المخاطر. وأن أهم نتائج الدراسة لا يتم اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف الأردنية بصورة عشوائية بل إن إدارات تلك المصارف تعتمد على مجموعة من العوامل المالية والتسويقية والاقتصادية والإدارية والقانونية بالإضافة لمعايير أخرى مثل: مركزية المخاطر للعميل ومشروعية الغرض من التسهيلات. وأن هذه العوامل تختلف طبقاً لأهميتها النسبية في قرار منح التسهيلات الائتمانية، فقد كانت العوامل القانونية والتشريعية المرتبطة بالسياسة الائتمانية المصرفية ومركزية المخاطر ذات أهمية أكبر من غيرها. بينما حظيت المعايير المالية والمحاسبية بالمرتبة الخامسة من حيث الأهمية النسبية مقارنة بالمعايير الأخرى، على الرغم من أهميتها في قياس ملاءة العميل وقدرته على الوفاء بالتزاماته.

دراسة (2002) Strahan&Cebenoyan طبقت الدراسة على عينة من البنوك الأمريكية من فترة 1993-87 تتلخص نتائجها في أن إدارة المخاطر الائتمانية تمكن البنك من تحقيق ربحية أفضل و أن التنوع و استخدام المشتقات المالية يمكن من إدارة مخاطر السيولة بشكل أفضل . مع ملاحظة أنه تم قياس متغيرات المخاطر التابعة و المستقلة من خلال النسب المالية مثل المخصصات مقسوما على القروض لمخاطر التسهيلات و الإنحراف المعياري للأرباح لتعبر عن المخاطر الكلية و النقدية مضافا إليها حسابات البنوك إلى الأصول لتعبر عن السيولة.

دراسة خان، وحبیب (2003) هدفت الدراسة إلى تحليل قضايا إدارة المخاطر في الصناعة المالية الإسلامية، والتحديات التي تواجهها المؤسسات المالية في العصر الحديث وتم إجراء الدراسة على 68 مؤسسة مالية إسلامية في 28 بلداً. وأوضحت الدراسة، أن المؤسسات المالية الإسلامية تواجه نوعين من المخاطر: الأول منها تشترك فيه مع المصارف التقليدية باعتبارها- أي المؤسسات الإسلامية- وسائط مالية. ومن هذه المخاطر: مخاطر الائتمان، ومخاطرة السوق، ومخاطرة السيولة، ومخاطرة التشغيل. ولكن ونظراً للتقيد بالمبادئ الشرعية، فإن طبيعة هذه المخاطر تتغير في حالة المصارف الإسلامية. والنوع الآخر من المخاطر هو مخاطر جديدة، وتنفرد بها المصارف الإسلامية بالنظر إلى المكونات المتميزة في أصولها وخصومها. ويتبع ذلك، أن تكون العمليات والطرق المتاحة للمصارف الإسلامية لتحديد وإدارة المخاطر على نوعين: الطرق الموحدة التي لا تتعارض مع مبادئ التمويل الإسلامي، والطرق الجديدة أو التي يتم تحويلها.

دراسة (2004) Ryser&Bauer ركزت الدراسة على أنواع المخاطر المصرفية في البنوك وأساليب و تكتيكات التحوط وبينت الدراسة أن التحوط يؤدي إلى تعظيم حقوق الملكية، و التحوط يكون في النشاطات المختلفة للمصرف و التي تشمل كل من إدارة التسهيلات أو المديونية و إدارة السيولة و تذبذب الأصول و مخاطر الطرف المقابل.

دراسة خبير و حسين (2006) هدفت هذه الدراسة الى تأكيد تأثير بازل 1 على زيادة نسب راس المال و تقليل مخاطر إئتمان المحافظ للبنوك التجارية و طبقت هذه النسب على 11 بلداً ضمن اطار مقطعي و وجد ان مثل هذه التنظيمات قللت من مخاطر المحافظ الإستثمارية كما وجد ان نسب رأس المال ومخاطر المحافظ الإستثمارية ترتبط بعلاقة عكسية . وقد تبين من الدراسات السابقة وغيرها أن معظمها ركزت على أهمية المخاطر المختلفة و تأثيرها على الأداء سواء المخاطر السوقية و مخاطر السيولة و المخاطر الائتمانية أو مخاطر هيكل التمويل المتعلق برأس المال.

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة :

المبحث الأول: مقدمة عن مخاطر الائتمان وانواعها

1-2 مفهوم المخاطر:

1-1-2 التعريف الاقتصادي:

وردت العديد من المفاهيم ضمن هذا المجال من بينها:

- هي احتمالية التعرض إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها نتيجة تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، أي بمعنى انحراف الأرقام الفعلية عن الأرقام المتوقعة.

- عرفت لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية Financial Services Roundtable (FSP) " احتمالية حصول الخسارة إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الاعمال، أو خسائر في رأس المال، وبشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة المصرف على الاستمرار في تقديم اعماله وممارسة نشاطاته من جهة، وتحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفي من جهة أخرى.

2-2 مفهوم إدارة المخاطر:

وردت العديد من المفاهيم المتعلقة بإدارة المخاطر ومن بين المفاهيم الرئيسية ضمن هذا المجال هي:

- كافة الإجراءات التي تقوم بها الإدارة للحد من الأثار السلبية الناتجة عن المخاطر، وإبقائها في حدودها الدنيا.

- عرفت من قبل لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية (FSR) "تلك العملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر، وتحديدها، وقياسها، ومراقبتها، والرقابة عليها، وذلك بهدف ضمان فهم كامل لها والاطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة، والإطار الموافق عليه من قبل مجلس إدارة المصرف للمخاطر".

2-3 أنواع المخاطر:

هناك عدة تقسيمات للمخاطر تتعرض لها المصارف بشكل عام سواء كانت تقليدية أو تعمل وفقاً للشريعة الإسلامية، وسيتم تناول أنواع المخاطر من حيث مخاطر مالية وأخرى غير مالية:

(أ) المخاطر المالية:

وتضم المخاطر المالية مايلي:

- **مخاطر السوق:** وهي المخاطر التي تنشأ عن التغيرات في ظروف السوق، ولذلك فإن مصدرها هي الأدوات والاصول التي يتم تداولها في السوق، وتم إضافتها إلى متطلبات معيار كفاية رأس المال في عام 1996 حيث يتوجب على المصارف الاحتفاظ برأسمال كاف لمواجهة مخاطر السوق بأنواعها.

ويتضمن هذا النوع من المخاطر مايلي:

1. مخاطر اسعار الفائدة: وتمثل الخسائر الناشئة عن التقلبات التي تحدث في معدلات اسعار الفائدة في الاسواق أو الناتجة عن التغير في اسعار المنتجات الناشئة عن التغير في اسعار الفائدة، ويكون لها تأثير سلبي على إيرادات المصرف ورأسماله.
2. مخاطر اسعار العملة: وتمثل الخسائر الناشئة عن تقلبات اسعار العملات الاجنبية والمتعلقة بموجودات والتزامات المصرف.

- **مخاطر الائتمان:** وهي احتمالية إخفاق عملاء المصرف المقترضين بالوفاء بالتزاماتهم تجاه المصرف، وذلك عند استحقاق هذه الالتزامات أو بعد ذلك أو عدم السداد حسب الشروط المتفق عليها، أي هذه المخاطر مرتبطة بالطرف المقابل في العقد من حيث قدرته على سداد التزاماته تجاه المصرف في الموعد المحدد.

وتنشأ مخاطر الائتمان في التمويل الاسلامي من خلال الجوانب التالية:

1. الذمم المدينة لعقود المرابحة.

2. الذمم المدينة والاطراف المتعامل معها في عقود الاستصناع.

3. مدفوعات الايجارات المدينة في عقود الايجارات.

4. الصكوك التي يتم الاحتفاظ بها في تواريخ استحقاقها في السجل المصرفي.

ويتم قياس مخاطر الائتمان وفقاً لاتفاقية بازل II من خلال الطرق التالية هي :

- الطريقة المعيارية: تخصص هذه الطريقة وزن مخاطر لكل اصل من اصول المصرف داخل وخارج الميزانية، وتنتج عن هذا التخصيص قيم للاصول مرجحة بمخاطرها، وتستخدم هذه الطريقة من قبل المصارف الصغيرة والمتوسطة الحجم، والتي لا تسمح امكانياتها باستخدام الطرق الاكثر تقدماً.

- طريقة التصنيف الداخلي الاساسية: وتعتمد هذه الطريقة على التصنيفات التي يقوم بها المصرف والتي تشكل الاساس الذي يتم بناءً عليه حساب راس المال اللازم لتغطية هذه المخاطر، ويقوم المصرف بإحتساب احتمالية التعثر (PD) خلال فترة زمنية مقدارها سنة، أما الخسارة عند التعثر (EL)، والتعرض عند التعثر (EAD)، واجل الاستحقاق (M) يتم الحصول عليها من قبل السلطة الرقابية.

- طريقة التصنيف الداخلي المتقدمة: وتعتمد هذه الطريقة على التصنيفات التي يقوم بها المصرف، والتي تشكل الاساس الذي يتم بناءً عليه حساب راس المال اللازم لتغطية هذه المخاطر، ويقوم المصرف بإحتساب احتمال التعثر للعملاء خلال فترة زمنية معينة مقدارها سنة، والخسارة عند التعثر، والتعرض عند التعثر، واجل التعثر.

وتندرج هذه الطرق في درجة صعوبة تطبيقها، حيث تعتبر الطريقة المعيارية هي الطريقة الاسهل في التطبيق، وتليها طريقة التصنيف الداخلي الاساسية، ثم طريقة التصنيف الداخلي المتقدمة.

- **مخاطر السيولة:** وهي المخاطر التي تنشأ نتيجة لعدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية عندما تستحق الأداء، من خلال توفير الاموال اللازمة لذلك، دون تحمل خسائر غير مقبولة، أي بمعنى آخر عدم كافية السيولة لمتطلبات التشغيل العادية، وقد يكون نتيجة الصعوبة في الحصول على السيولة بتكلفة معقولة عن طريق الاقتراض، أو عدم القدرة على تسهيل الاصول .

ويتم إدارة هذا النوع من المخاطر من خلال وضع استراتيجيات للسيولة تعد من قبل الإدارة العليا للمصرف تراعي تنوع مصادر الاموال، والاحتفاظ برصيد معقول من السيولة، وأدوات مالية قابلة للتسييل في السوق المالي، وتنوع فترات استحقاق التسهيلات الائتمانية، والابتعاد عن التركيز في كل من ودائع العملاء والتوظيفات.

- **مخاطر رأس المال:** تتمثل في عدم كفاية رأس المال لحماية مصالح كل من المودعين والمقترضين وغيرهم من اصحاب المصالح المختلفة. ويتوجب الاحتفاظ في جميع الاوقات برأسمال ملائم وكاف لمواجهة الخطر الذي يتعرض له وإستيعاب أي خسائر يمكن ان تلحق به.

إهتمت لجنة بازل بموضوع كفاية راس المال للمصارف من خلال التركيز على مفهوم راس المال المستند إلى المخاطر، فزيادة مخاطر المصرف يتطلب منه الاحتفاظ براسمال اكبر لمواجهة تلك المخاطر.

(ب) المخاطر غير المالية:

وتضم المخاطر غير المالية مايلي:

- **مخاطر التشغيل- العمليات:** وهي المخاطر التي تنشأ نتيجة للأخطاء البشرية أو الفنية أو الحوادث، وهي مخاطر الخسارة المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن عوامل داخلية أو خارجية، ولذلك فإن المخاطر التشغيلية يمكن أن تندرج تحتها المخاطر التالية:

1. المخاطر القانونية: وتتمثل بعدم وضوح العقود المالية موضع التنفيذ، أي أنها ترتبط بالنظام الاساسي والتشريعات والاورام الرقابية التي تحكم الالتزام بالعقود والصفقات. (خان، طارق الله واحمد حبيب، ص 32)
2. مخاطر السمعة: وهي المخاطر الناشئة عن توافر إنطباع سلبي عن المصرف، والذي يؤدي إلى تحول العملاء إلى المصارف المنافسة.
3. مخاطر التوثيق: وهي المخاطر الناشئة عن عدم توافر التوثيق اللازم لتعزيز الانشطة والعمليات الخاصة بالمصرف، سواء فيما يتعلق بالعلاقة مع العملاء أو العلاقات الداخلية بين اقسام ودوائر المصرف، إضافة إلى عملية تنظيم الاتفاقيات والعقود المالية مع العملاء بشكل خاطيء. (الرمحي، زاهر عطا، ص 22)

المبحث الثاني: الإطار العام لإدارة المخاطر في البنوك:

2-2 إطار إدارة المخاطر في البنوك:

يضم إطار إدارة المخاطر في المصارف عدة خطوات هي :

● **تحديد المخاطر Risk Identification:** يتم فهم وتحديد المخاطر لكل منتج أو خدمة يقدمها المصرف، وعملية تحديد المخاطر يجب أن تكون عملية مستمرة.

تتطلب عملية تحديد المخاطر معرفة جوهرية بالمصرف، وظروفه الخارجية المحيطة به، كظروف السوق والبيئة القانونية والاجتماعية والسياسية والثقافية، ويتطلب ذلك الفهم السليم لأهداف المصرف الاستراتيجية والتشغيلية، ويشمل ذلك على العوامل الحيوية لنجاح المصرف، والفرص والتهديدات المرتبطة بتحقيق تلك الاهداف.

● **قياس المخاطر Risk Measurement:** لاغراض قياس هذه المخاطر يتم النظر إلى كل نوع من المخاطر بأبعاده

الثلاثة وهي: حجمه، ومدته، واحتمالية حدوثه. ان قياس المخاطر بشكل صحيح وفي الوقت المناسب هو أمر هام لإدارة المخاطر.

إن الهدف من قياس المخاطر هو تحديد قيمة الخسائر المتوقعة من كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها المصرف، ويتم تحديد قيمة الخسارة المتوقعة بناءً على طرق ونماذج رياضية تعتمد في الاساس على حجم المصرف وتعقد عملياته، كما يمكن تقدير الخطر من خلال استخدام الاسلوب النوعي من حيث احتمالية تحققه والنتائج المحتملة.

3. **ضبط المخاطر Risk Control:** هناك ثلاثة طرق لضبط المخاطر هي:

أ. تجنب المخاطر.

ب. وضع حدود على بعض النشاطات.

ج. إلغاء أو تقليل أثر المخاطر .

تعمل المصارف على تقليل تعرضها للمخاطر الائتمانية ومخاطر السوق من خلال حدود قائمة على الحجم تحدد الحد الأدنى المسموح به للتعرض لمختلف أنواع المخاطر، ويتم تحديد هذه الحدود على مستوى العملاء، ومستوى المنتجات، ووحدات الانشطة المختلفة، ومستوى المحفظة، والمستوى الجغرافي.

● مراقبة المخاطر Risk Monitoring: لاغراض مراقبة المخاطر في المصرف لابد من توافر نظام معلومات قادر على تحديد وقياس المخاطر بدقة وقادر أيضاً على مراقبة التغيرات المهمة في وضع المخاطر لدى المصرف، وتتطلب إدارة المخاطر الفعالة نظام لتقديم التقارير والمراجعة يتم من خلاله التعرف على الاخطار، والتأكد من أن الإجراءات المتخذة للتحكم في المخاطر ملائمة، وأنها أعطت النتائج المخطط لها.

المبحث الثالث: أنواع صيغ التمويل الإسلامي ومخاطرها:

بسبب اختلاف منهجية العمل المصرفي للبنوك الإسلامية مقارنة مع البنوك التقليدية، هناك مخاطر اضافية تختص بها وتواجهها المصارف الإسلامية، فهناك مخاطر الصيغ، فصيغ التمويل ما هي إلا ممارسات مصرفية جديدة ليس لها مثيل في البنوك التقليدية، لها فهمها الخاص وتصوراتها الخاصة بها، وكذلك لها مخاطرها الخاصة بها.

2- 3-1 أنواع صيغ التمويل في المصارف الإسلامية:

2-3-1-1 التمويل بالمرابحة:

تعد صيغة المرابحة احد أنواع البيوع المشروعة وأحد قنوات التمويل بالمصارف الإسلامية، والمرابحة في اللغة: مصدر من الربح وهو الزيادة وفي اصطلاح الفقهاء هي : بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح، أو هي بيع برأس المال وربح معلوم، وصفتها أن يذكر البائع للمشتري الثمن الذي اشترى به السلعة، ويشترط عليه ربحاً ما محدد.

- شروط صحة بيع المرابحة :

1. أن يكون الثمن الأول معلوماً للمشتري الثاني، فإذا لم يكن معلوماً فهو فاسد.
2. أن يكون الربح معلوماً والعلم بالثمن شرط لصحة البيع.
3. ألا يكون الثمن في العقد الأول مقابلاً بجنسه من أموال الربا، فإن كان كذلك اشترى المكيل أو الموزون بجنسه مثلاً بمثل لم يجز أن يبيعه مرابحة. لأن المرابحة بيع الثمن الأول وزيادة، والزيادة في أموال الربا تكون ربا لا ربحاً.
4. أن يكون العقد الأول صحيحاً، فإذا كان فاسداً لم يجز.

- تطبيق بيع المرابحة في المصارف الإسلامية : تبين من الواقع العملي أن هذا النوع من البيوع يطبق في المصارف الإسلامية تحت اسم " بيع المرابحة للأمر بالشراء" ، والفرق بينه وبين بيع المرابحة أن بضاعة المرابحة مملوكة للبائع حال البيع. وصور هذه المعاملة أن يتقدم العميل إلى المصرف طالباً منه شراء سلعة معينة بالموصفات التي يحددها على أساس الوعد بشراء تلك السلعة اللازمة له فعلاً مرابحة بالنسبة التي يتفق عليها ويدفع الثمن مقسطاً حسب امكاناته، على أن يدعم هذا الطلب بالمستندات اللازمة، ومنها على سبيل المثال عرض أسعار للسلعة موضوع المرابحة، ويقوم المصرف بعد ذلك بالإجراءات اللازمة للحصول على السلعة المتفق عليها، ودفع قيمتها وبعد وصول البضاعة، يخطر العميل لإتمام اجراءات البيع.

وقد اعترض بعضهم على هذه المعاملة من باب أنها تدخل في بيع ما لا يملك أو بيع ما ليس عند البائع وهو وبيع منهه عنه، وقد قرر العلماء والمشاركون في مؤتمر المصرف الإسلامي في دبي ومؤتمر المصرف الإسلامي الثاني في الكويت "أنهم أجازوا

للبنك الإسلامي، البيع للأمر بالشراء إذا تملك السلعة بالفعل وما يجري بين المصرف، وطالب الشراء قبل ذلك إنما هو وعد تأمیل بينهما وليس بيعاً وشراء (عريقات وأخرون، 2010، ص 182 – 183).

- مجالات الاستثمار عن طريق صيغة بيع المرابحة للأمر بالشراء: وفرت هذه الصيغة للمصارف الإسلامية وسيلة تمويلية تمكنها من الوقوف أمام البنوك التقليدية، وتحقيق الأرباح، حيث أن هذه الصيغة قد سدت احتياجات التجار والصناع الذين لا يرغبون في الدخول مع المصارف في المشاركة بكل ما تستلزمه من كشف للأسرار والمعلومات ، ومن الجدير بالذكر أن المربحات تمثل الجانب الأكبر من الاستثمارات إذ قد تصل إلى أكثر من 80 % من حجم الاستثمارات في بعض المصارف الإسلامية.

2-1-3-2 التمويل بالمشاركة:

تعد المشاركات من أهم صيغ استثمار الأموال في الفقه الإسلامي، وهي تلائم طبيعة المصارف الإسلامية، فيمكن استخدامها في تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

وتعد صيغة المشاركة من البدائل الإسلامية للتمويل بالفوائد المطبق في المصارف التقليدية.

يقوم التمويل بالمشاركة على أساس تقديم المصرف الإسلامي التمويل الذي يطلبه المتعاملون دون اشتراط فائدة ثابتة كما هو الحال في التمويل بالمصارف التقليدية ، وإنما يشارك المصرف المتعامل في الناتج المتوقع ربحاً أو خسارة، وحسبما يرزق الله به فعلاً ، وذلك في ضوء قواعد وأسس توزيعية متفق عليها بين المصرف والمتعامل .

- صيغ المشاركات المستخدمة في المصارف الإسلامية:-

تتعدد أنواع المشاركات وفقاً للمنظور وراء كل تقسيم ، والأهداف المرغوبة منه، ويوجد للمشاركة عدة أشكال هي:

أ- المشاركة الثابتة (طويل الأجل) :

وهي نوع من المشاركة يقوم على مساهمة المصرف في تمويل جزء من رأس مال مشروع معين مما يترتب عليه أن يكون شريكاً في ملكية هذا المشروع وشريكاً كذلك في كل ما ينتج عنه من ربح أو خسارة بالنسب التي يتم الاتفاق عليها والقواعد الحاكمة لشروط المشاركة.

وفي هذا الشكل تبقى لكل طرف من الأطراف حصص ثابتة في المشروع الذي يأخذ شكلاً قانونياً كشركة تضامن أو شركة توصية.

ب- المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك:

المشاركة المتناقصة أو المشاركة المنتهية بالتمليك هي نوع من المشاركة يكون من حق الشريك فيها أن يحل محل المصرف في ملكية المشروع إما دفعة واحدة أو على دفعات حسبما تقتضي الشروط المتفق عليها وطبيعة العملية (الخياط، 1994، ص 23 - 24).

2-1-3-3 التمويل بالمضاربة:

أن يدفع رب المال إلى المضارب مالاً ليتجر فيه، ويكون الربح مشتركاً بينهما حسب الاتفاق، على أن تكون الخسارة على رأس المال فقط، إلا ثبت التقصير أو التعدي من جانب المضارب.

والمضاربة في المصارف الإسلامية تعني دخول المصرف في صفقة محددة مع متعامل أو أكثر، بحيث يقدم المصرف المال اللازم للصفقة، ويقدم المتعامل جهده، ويصبح الطرفان شريكين في الغنم والغرم. ويكون المصرف هو الشريك صاحب رأس المال، ويكون المتعامل هو الشريك المضارب. فإذا تحقق الربح وزع حسب النسب المتفق عليها، وإذا تحققت خسارة، يتحمل

المصرف خسارة في رأسماله، ويتحمل المتعامل خسارة في عمله ، ويجوز أن يشترط صاحب المال أن تكون الخسارة في رأس المال في حال حصولها من مال المتعامل إذا قبل المتعامل (راجع كتب الفقه).
أنواع المضاربات:

المضاربة شركة بين إثنين أحدهما يسمى رب المال والآخر يسمى المضارب والأول له نصيب في الربح مقابل رأس المال، والثاني ربحه مقابل عمله الذي يؤديه ، والمضاربة نوعان وهما : (عريقات وآخرون، 2010، ص 158 – 159).
أ- المضاربة المطلقة :

وهي أن تدفع المال مضاربة من غير تعيين العمل والمكان والزمان وصفة العمل ، فالمضاربة المطلقة يكون للمضارب فيها حرية التصرف كيفما شاء دون الرجوع لرب المال إلا عند نهاية المضاربة.

ب - المضاربة المقيدة:

وهي التي يشترط فيها رب المال على المضارب بعض الشروط لضمان ماله كما ورد في رواية العباس بن عبد المطلب ، وهذا النوع من المضاربة جائز وقد قال الإمام أبو حنيفة وأحمد إن المضاربة كما تصح مطلقة فإنها تجوز كذلك مقيدة.

تطبيق صيغة المضاربة بالمصارف الإسلامية:

تبين من الواقع العملي إن كلا النوعين من المضاربة ملائم لمعاملات المصارف الإسلامية غير أن المضاربة المطلقة هي الأصل في التعامل بين المصرف وأصحاب ودائع الاستثمار.

2-3-1-4 التمويل بالاستصناع:

هو الطلب الذي يتم من أجل القيام بصنعة محددة الجنس والصفات سواءً تم ذلك بصورة مباشرة أم غير مباشرة على أن تكون الموارد من عند الصانع، مقابل مبلغ معين عند التسليم أو عند أجل معين، ويقبل الصانع بذلك.

- **تطبيق صيغة الاستصناع بالمصارف الإسلامية:**

بدأ الاستصناع يحتل دوراً رئيساً في استثمارات المصارف الإسلامية، إذ قامت المصارف بتمويل المباني السكنية والاستثمارية بنظام الاستصناع ، وساهمت بذلك في حل مشكلات معاصرة كثيرة ، إذا وفرت للمستصنع المواد الخام إضافة إلى العمل نفسه ، وساهمت المصارف في صناعات أخرى عديدة وأبرمت عقود استصناع مع عملائها، غير أن أبرزها حجماً في المعاملات هو المجال العقاري. (عريقات وآخرون، 2010، ص 215-216).

2-3-1-5 التمويل بالسلم:

السلم والسلف بمعنى واحد وهو بيع شيء موصوف في الذمة بثمن معجل، أما في الشرع فهو كما عرفه الإمام النووي " أنه عقد على موصوف في الذمة ببذل يعطى عاجلاً أي أن البضاعة المشتراة دين في الذمة ليست موجودة أمام المشتري ومع ذلك فإنه يدفع الثمن عاجلاً للبايع (عريقات وآخرون، 2010، ص 207).

تطبيق بيع السلم بالمصارف الإسلامية:

يمكن أن يكون عقد السلم طريقاً للتمويل يغني عن القرض بفائدة، فمن عنده سلعة مشروعة ينتجها يمكنه أن يبيع كمية منها ، تسلم في المستقبل، ويحصل على ثمنها حالاً.

ولقد تبين من الواقع العملي أن العديد من المصارف الإسلامية تطبق هذه الصيغة في تمويل العديد من الشركات الصناعية (عريقات وآخرون ، 2010، ص 211-212).

2-3-1-6 التمويل بالاجاره:

الإجارة من الناحية الشرعية هي عقد لازم على منفعة مقصودة قابلة للبدل والإباحة لمدة معلومة بعوض معلوم، والإجارة المذكورة صورة مستحدثة من صور التمويل في ضوء عقد الإجارة ، وفي إطار صيغة تمويلية تسمح بالتيسير على الراغب في اقتناء أصل رأسمالي، ولا يملك مجمل الثمن فوراً (عريقات وأخرون، 2010، ص196).

- تطبيق الإجارة بالمصارف الإسلامية:

أ- قيام المصرف (المؤجر) بشراء أصول ثابتة محددة بمعرفة (المستأجر).

ب- يقوم المصرف بتمويل شراء الأصل وامتلاكه ثم تأجيره بعقد متوسط أو طويل الأجل وتسليمه له للإنتفاع به واستخدامه (عريقات وأخرون، 2010، ص197 - 198).

7-1-3-2 التمويل بالتورق:

هو شراء سلعة بثمن مؤجل، ثم بيعها لآخر بثمن نقدي للحصول على النقد.

أطراف عملية التورق:

أ- العميل: يشتري بالأجل من البنك (عقد بيع بالتقسيط)

ب- البنك : عقد بيع للعميل بالأجل (بيع بالتقسيط) .

ج- مشتري: يشتري السلعة من العميل نقداً.

فوائد عمليات التورق في المصارف الإسلامية:

1- تلبية إحتياجات العملاء من النقد .

2- تجنب العملاء للخسائر العالية .

3- تجربة حديثة لتمويل العملاء.

7-1-3-2 التمويل بالبيع الآجل (البيع بالتقسيط):

البيع الآجل هو أن يتم تسليم السلعة في الحال، مقابل تأجيل سداد الثمن إلى وقت معلوم سواء كان التأجيل للثمن كله أو لجزء منه ، وعادة ما يتم سداد الجزء المؤجل من الثمن على دفعات أو أقساط ، فإذا تم سداد القيمة مرة واحدة في نهاية المدة المتفق عليها مع انتقال الملكية في البداية فهو بيع آجل، وإذ تم سداد الثمن على دفعات من بداية تسلم الشيء المباع مع انتقال الملكية في نهاية فترة السداد فهو (البيع بالتقسيط).

8-1-3-2 الاستثمار المباشر:

يقوم المصرف الإسلامي باستثمار أموال المودعين بنفسه أو عن طريق المتعاملين معه بتمويله لعملياتهم الاستثمارية.

2-3-2 مخاطر صيغ التمويل الإسلامية:

● مخاطر التمويل بالمراوحة : تعتبر هذه الصيغ من أكثر صيغ التمويل استخداما في البنوك الإسلامية حيث تجاوزت هذه النسبة 80% من صيغ التمويل في معظم المصارف الإسلامية، بسبب قلة المخاطر الائتمانية في هذا النوع من الصيغ حيث تبرز المخاطره هنا من خلال تأخر الزبون عن الدفع او السداد في الاجال المحدده للدفع، وهنا لا يجوز حسب النظام الاسلامي فرض غرامات او زيادة سعر البيع لان ذلك اصبح ربا.

ب . مخاطر التمويل بالسلم والاستصناع : يمكن تعريف السلم بأنه اتفاق ما بين المصرف وطرف آخر لشراء سلعة من نوع معين بكمية وجودة محددة بسعر محدد مسبقاً، وتسلم في تاريخ لاحق محدد، يقوم المصرف بدفع ثمن الشراء عند توقيع عقد السلم، أو

في غضون فترة لاحقة لا تتجاوز يومين أو ثلاثة. وقد يقوم المصرف بإبرام عقد سلم آخر لبيع نفس السلعة وبنفس الشروط لمشتري آخر ويسمى هذا العقد بالسلم الموازي. وتكمن المخاطره هنا في عدم تسليم السلعه في الوقت المحدد الامر الذي يؤدي الى انخفاض سعرها في السوق او تسليم نوعيه مختلفه عن ما تم الاتفاق عليه في عقد السلم.

ج. مخاطر التمويل بالمشاركة والمضاربة : ان صيغ المشاركه في الربح والخساره من اقل الصيغ استخداما في المصارف الاسلاميه على الرغم من ان هذه الصيغ تعتبر الاساس النظري الذي انشأت على اساسه المصارف الاسلاميه، ويعزى ذلك إلى المخاطر الائتمانية العالية التي تحملها هذه الصيغ، مما حال دون استخدامها وذلك للأسباب التالية: (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، ص 143، الفقرة رقم 15، عامي 2004 ، 2003) و (عريقات وآخرون، 2010، ص 316 – 324).

- عدو وجود ضمانات كافيته للزبائن، وخصوصا الضمانات الاخلاقيه.
- الكفاءه التقييمية للمشاريع ضعيفه بالنسبه للمصارف الاسلاميه في عملية تمويل المشاريع.
- طبيعة حسابات البنوك والتي يغلب عليها طابع الحسابات الجاريه قصيرة الاجل، والتي يحتم عليها استخدامها استخدامات قصيرة الاجل كالمرابحة والإجارة، وليس من خلال صيغ التمويل من خلال المشاركة والمضاربه من اجل عدم تعريض البنك لمخاطر عدم التوازن المالي.

الفصل الثالث: تحليل النتائج والتوصيات

1-3 تحليل نتائج الدراسة:

يظهر الجدول رقم (1) نتائج العائد على حقوق الملكية (ROE) وحسب نموذج دويونت المعدل، حيث اظهرت نتائج البنك الاسلامي الاردني اعلى معدل للعائد على حقوق الملكية بنسبة (21.8%) في عام 2008 ، وهو العام الذي ظهرت به الازمه الماليه العالميه وأصبحت تطفو على السطح، حصل هناك انخفاض على هذه النسبة في العام التالي الى (15.8%)، ورغم ذلك فهي تبدو نسب جيدة جدا، أما البنك العربي الاسلامي الدولي كانت هذه النسب ذات مستويات جيدة في عام 2007 وبلغت النسبة (14.7%) ، و في عام 2006 بلغت النسبة (12.7%)، وحصل هناك انخفاض على هذه النسبة في عام 2008 إذ أنها بلغت (8.4%) ، ولكن إنخفضت هذه النسبة بشكل ملحوظ في عام 2009 إذ أنها بلغت (2.2%) ثم عاودت الارتفاع مرة اخرى لتصل الى 11.8% عام 2011 .

وإذا قمنا بتحليل هذه النسبة الى النسب الفرعية وحسب نموذج دويونت المعدل، يظهر لنا ومن خلال الجدول رقم (1) ان معدل العائد على الاصول (ROA) للبنك الاسلامي الاردني كان افضل بقليل مقارنة مع البنك العربي الاسلامي الدولي وكانت خلال سنوات الدراسة تتمحور حول (1%) .

النسب الفرعية لنسبة معدل العائد على الاصول وهي اولاً: هامش الربح (Profit Margin) الذي يعكس مدى كفاءة البنك في إدارة ومراقبة التكاليف، وهو مؤشر للكفاءة، وثانياً: معدل دوران الاصول (Total Assets Turnover) او ما يعرف بجودة الاصول، وهو مؤشر للانتاجية، حيث كانت هاتان النسبتان متقاربتان الى حد ما في كل من البنك الاسلامي الاردني والبنك العربي الاسلامي الدولي مع ميل بسيط لصالح البنك الاسلامي الاردني ، ويتم تفسير تقارب نسبة هامش الربح أو مؤشر الكفاءة خلال فترة الدراسة إلى تقارب كل من معدلات العائد واسعار الفائدة المطبقة، إضافة إلى عدم تنوع محفظة التمويل المصرفية كون الفرص الاستثمارية المتاحة محكومة بضوابط الشريعة الاسلامية.

استكمالاً لتحليل نموذج دويونت فأنا ننظر الى الطرف الثاني من معادلة العائد على حقوق الملكية (ROE) الا وهو الرافعة المالية (Financial Leverage) حيث يظهر هذا المؤشر مدى اعتماد البنك على امواله الخاصه في تمويل اصوله، وبالتالي

مدى المخاطرة باموال الغير في استثماراته، وهنا لا بد من الاشارة إلى ان العلاقة عادةً ما تكون طردية بين الرفع المالي ومعدل دوران الاصول، ويظهر الجدول رقم (1) ان الرفع المالي للبنك الاسلامي الاردني كان بنسبة اكبر مقارنة مع البنك العربي الاسلامي الدولي، والذي كان هو السبب الرئيسي في رفع العائد على حقوق الملكية (ROE) أي المتاجره باموال الغير وعلى النحو المشار إليه أعلاه، وتحمله لنسبه أكبر من المخاطرة، حيث تراوحت هذه النسبة للبنك الاسلامي الاردني ما بين (19.2) مرة في عام 2004 الى (12.6) مرة في عام 2006 الى (11.4) في عام 2008 وارتفع المعامل ثانياً في العام 2011 ليصل الى (14.01) بينما كانت هذه النسبة للبنك العربي الاسلامي الدولي تتراوح ما بين (7.9) مرة في عام 2004 الى (9.7) مرة في عام 2008 وارتفعت في العام 2011 وكما هو حال البنك الاسلامي الاردني لتصل الى (12.50)، ويدل ذلك على ان مخاطر البنك الاسلامي الاردني هي اكبر بالمقارنة مع البنك العربي الاسلامي الدولي خلال معظم فترات دراسته فالمحصلة النهائية لذلك كانت ارتفاع عوائده مقارنة مع البنك العربي الاسلامي الدولي.

ويظهر من خلال نتائج التحليل المشار إليها أعلاه، تساؤلات ماهية طبيعة هذه المخاطر؟ وماهيته؟ وماهي كفاءة الاصول؟ وما هي درجة التحوط التي يقوم بها البنك لمواجهة خسائر القروض؟ وما هي خطورة محفظة القروض؟ وسيتم الإجابة على هذه التساؤلات من خلال المساهمة الثانية لهذه الورقة والتي تركز على جزء مهم من المخاطر الكلية التي تتعرض لها البنوك الاسلاميه الا وهي مخاطر الائتمان، ومدى كفاءة هذه البنوك في إدارة هذا النوع من المخاطر وقد تم استخدام ثلاث من النسب المالية المصرفية المتعارف عليها ضمن هذا المجال لقياس مخاطر الائتمان وعلى النحو المشار إليه من خلال نتائج التحليل في الجدول رقم (2) .

ويظهر الجدول رقم (2) نتائج التحليل الخاصة بالنسبة الاولى المتعلقة في قياس كفاءة الاصول، والتي من المفترض ان لا تزيد عن (1,5 %) المتعارف عليها كمرجع Benchmark إذ أظهر البنك الاسلامي الاردني ارتفاعاً في هذه النسبة من (2 %) في عام 2004 الى (2,6 %) في عام 2009 الى (2.7 %) عام 2011، ويتم تفسير ذلك من خلال ارتفاع مخاطر قياس كفاءة الاصول وهذا يثبت ما تم التوصل اليه من نتائج في نموذج دويونت بخصوص الرافعة المالية، وهذا يعني ان البنك يتحمل قسطا اكبر من المخاطر وبشكل خاص مخاطر المحفظة الائتمانية، اما بالنسبة للبنك العربي الاسلامي الدولي فإن هذه النسبة كانت مرتفعه ولكن بشكل غير ملفت للانتباه لانها متذبذبه بين عام واخر ، حيث أنها تراوحت ما بين (6.1 %) في عام 2004 إلى (0.8 %) في عامي 2005 و 2006 ، و حصل عليها ارتفاع في عام 2007 إلى (5.8 %)، وفي عام 2011 عاودت الانخفاض لتصل إلى (4.3 %) .

ويظهر الجدول رقم (2) نتائج التحليل الخاصة بالنسبة الثانية المتعلقة بنسبة مخصص خسائر القروض المحتملة أو مخصص تدني التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية، حيث كانت هذه النسبة للبنك الاسلامي الاردني حوالي (1 %) خلال سنوات الدراسة وهي من ضمن حدود النسب الجيده التي يجب ان لا تتجاوز (0.6-1 %) كما هو متعارف عليه كمرجع Benchmark، اما بالنسبة للبنك العربي الاسلامي الدولي فإن هذه النسبة تراوحت ما دون (0.4 %) في عام 2004 و (0.1 %) في عام 2005 و حوالي (2 %) في عامي 2010, 2011 وهي ضمن الحدود المقبولة والجيدة، والتي تدل وتفسر على أساس وجود مخصصات كافية تغطي خسائر القروض المحتملة.

ويظهر الجدول رقم (2) نتائج التحليل الخاصة بالنسبة الثالثة المتعلقة بنسبة مخصص الديون المعدومة، والتي تمثل الفرق بين الديون المعدومه ومخصص الديون المعدومه، حيث أنه كلما زاد بسط المعادله كلما زادت خطورة البنك.

وكانت هذه النسبة للبنك الاسلامي الاردني (0.8%) في عام 2004، وحصل عليها انخفاض إلى (0.5%) في عام 2005 ، وإنخفضت بشكل ملحوظ لتصبح (0.2%) في عام 2011، ويشير ذلك إلى أن البسط في تناقص مطرد، مما يدل ذلك على تحسن اداء البنك في مجال تحصيل الديون المعدومة، وجودة محفظته الائتمانية، وكانت هذه النسبة مستقرة للبنك العربي الاسلامي الدولي حوالي (0.1%) خلال معظم سنوات الدراسة ، ويفسر ذلك قدرة البنك على تحصيل ديونه وجودة محافظه الائتمانية القائمة على أساس معايير ومبادئ الإقراض الجيد.

2-3 الإستنتاجات والتوصيات :

يظهر لنا من خلال نتائج البيانات المالية الخاصة في كل من البنك الاسلامي الاردني والبنك العربي الاسلامي الدولي، تحقيق البنك الاسلامي الاردني لعائد على حقوق الملكية (ROE) بشكل افضل إذ ما تم مقارنة ذلك مع البنك العربي الاسلامي الدولي، و يعود السبب في ذلك إلى ارتفاع الرافعه الماليه في البنك الاسلامي الاردني مقارنة مع البنك العربي الاسلامي الدولي، وكنتيجه لتحمله مخاطر أكبر وإضافية، وهذا تم بيانه من خلال النسبه الثانيه، والتي تقيس مخاطر كفاءة الاصول، حيث كانت مخاطر البنك الاسلامي الاردني هي اكبر.

اما المقاييس الاخرى التي تم استخدامها ضمن هذا المجال أعطت نتائج تعكس الكفاءة والنجاح الملحوظ لكلا البنكين في عمليه ادارة مخاطر الائتمان، مما انعكس ذلك ايجابياً على مؤشر الاداء لكلا المصرفين، واستطاع المصرفان بناء محافظ ائتمانيه ذات جوده عاليه، مما مكنها من تجاوز اثار الازمه الماليه العالميه الاخيريه . وهذا مما يعزز دور البنوك الاسلاميه في عمليات البناء والتطوير المستمر، وتحقيق المزيد من النجاحات في مجال المنافسة مع البنوك التقليديه، وتقديم خدمات ومنتجات مصرفية شاملة تتوافق مع احكام الشريعة الاسلاميه.

يمكننا من خلال هذه الورقة الخروج بالتوصيات التاليه:

- الإعتماد على نموذج دويونت المعدل في تقييم كفاءة وفعالية الأداء لدى المصارف بشكل عام، إضافة إلى المقاييس الاخرى مثل: القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة، والمقاييس الاخرى.
- تفعيل دور إدارة المخاطر في البنوك الاسلامية وبشكل مستمر لتمكينها من فهم وتحديد وقياس ومعالجة المخاطر المختلفة، وتقليلها إلى ادنى حد ممكن.

الفصل الرابع: الجداول والمصادر والمراجع:

1-4 الملاحق :

جدول رقم (1) النسب المالية المتعلقة بإستخدام نموذج دويونت المعدل:

البنك العربي الاسلامي الدولي									
السنوات	ROE	ROA	هامش الربح	معدل دوران الاصول	الرفع المالي	صافي الدخل	اجمالي الايرادات	مجموع الموجودات	حقوق الملكية
2004	0.029	0.004	0.245	0.015	7.983	1460882	5963940	402173626	50378326
2005	0.069	0.010	0.334	0.029	7.133	3801439	11395353	391116270	54829783
2006	0.127	0.014	0.451	0.031	9.154	7990691	17698669	574758562	62788193
2007	0.147	0.018	0.459	0.040	8.018	10870118	23687556	593987017	74083055
2008	0.084	0.009	0.401	0.022	9.705	7823727	19528582	907628014	93524698
2009	0.022	0.002	0.166	0.015	8.850	2596472	15597967	1040778297	11760028
2010	0.087	0.007	0.297	0.023	12.440	7009544	23554658	1003869784	8069177

90134821	1127482501	30412632	10641371	12.509	0.027	0.350	0.009	0.118	2011
البنك الاسلامي الاردني									
58236793	1120388464	20539812	3275555	19.238	0.018	0.159	0.003	0.056	2004
69428638	1320574038	37144102	13086679	19.021	0.028	0.352	0.010	0.188	2005
115306999	1462609231	43359280	15472506	12.684	0.030	0.357	0.011	0.134	2006
133475836	1598135334	56886472	22988321	11.973	0.036	0.404	0.014	0.172	2007
160989384	1848373078	83472095	35140643	11.481	0.045	0.421	0.019	0.218	2008
176830597	2183062940	67909319	27888946	12.346	0.031	0.411	0.013	0.158	2009
193593941	2603683927	71864717	29093694	13.449	0.028	0.405	0.011	0.150	2010
206876009	2898300754	78264191	28324209	14.010	0.027	0.362	0.010	0.137	2011

الجدول رقم (2): المقاييس الائتمانية المستخدمة في قياس كفاءة وجودة المحفظة الائتمانية:

البنك الاسلامي الاردني								البيان
2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	
1,366,001,554	1,561,306,150	1,556,600,000	1,412,500,000	1,229,300,000	1,031,200,000	875,800,000	759,800,000	اجمالي التسهيلات الائتمانية
37,442,342	38,106,909	40,098,982	32,612,197	32,498,801	16,935,675	18,045,374	14,869,022	التسهيلات الائتمانية الغير عاملة
16,632,001	14,551,983	20,595,869	14,869,061	11,516,840	6,752,823	9,112,726	3,616,414	مخصص خسائر التسهيلات الائتمانية
3,100,000	3,886,312	4,323,065	1,913,155	2,091,046	5,931,090	4,685,091	5,789,839	صافي الديون المدومه
0.027	0.024	0.026	0.023	0.026	0.016	0.021	0.020	نسبة قياس كفاءة الاصول
0.012	0.009	0.013	0.011	0.009	0.007	0.010	0.005	نسبة مخصص لخسائر القروض المحتملة
0.002	0.002	0.003	0.001	0.002	0.006	0.005	0.008	نسبة مخصص الديون المدومه
البنك العربي الاسلامي الدولي								
2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	
972957074	1022118723	807663762	467177263	244594685	233060225	149238240	116115405	اجمالي التسهيلات الائتمانية
41992132	50453891	60507688	16538780	14369155	1879524	1266377	7186009	التسهيلات الائتمانية الغير عاملة
24629318	17761723	5306242	4627004	4591803	568344	194924	550663	مخصص سائر التسهيلات الائتمانية
148513	110564	81100	0	30494	267500	0	0	صافي الديون المدومه
0.0432	0.0494	0.0749	0.0354	0.0587	0.0081	0.0085	0.0619	نسبة قياس كفاءة الاصول
0.0253	0.0174	0.0066	0.0099	0.0188	0.0024	0.0013	0.0047	نسبة مخصص لخسائر القروض المحتملة
0.0002	0.0001	0.0001	0.0000	0.0001	0.0011	0.0000	0.0000	نسبة مخصص الديون المدومه

4- 2 المصادر والمراجع :

المصادر باللغة العربية:

- الكراسنة، ابراهيم. (2006). أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي.
- الخطاط، عبد العزيز والعيادي، احمد (2004). فقه المعاملات وصيغ الاستثمار، عمان- الاردن، دار المتقدمة للنشر.
- الخطيب، سمير. (2005). قياس وإدارة المخاطر بالبنوك - منهج علمي وتطبيق عملي، الاسكندرية، منشأة المعارف.

- القري، محمد علي. (2004). الابداعات في عمليات وصيغ التمويل الإسلامي، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر السنوي السابع، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان – الاردن.
- الرمحي، زاهر. (2004). تطوير أسلوب للتدقيق مبنى على المخاطر، أطروحة دكتوراة في المحاسبة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان- الاردن.
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (2003). معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين.
- مطر، محمد. (2010). الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، ط 3 ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان – الاردن.
- مراد، عبد الفتاح، المعجم القانوني رباعي اللغة.
- ناجي معلا وأحمد ظاهر ، "العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف الأردنية ، دراسة ميدانية "مجلة دراسات ، العلوم الإدارية ،مجلة علمية محكمة ،المجلد 26 ، العدد 2 ، تموز 1999 م
- عريقات، حربي وعقل، سعيد. (2010). إدارة المصارف الإسلامية – مدخل حديث، ط 1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان – الاردن.
- خان، طارق الله وحبيب، أحمد.(2001). إدارة مخاطر – تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، ورقة عمل رقم (5)، جدة، السعودية، البنك الإسلامي للتنمية.

المصادر باللغة الانجليزية:

- Aaker, D. A. and R. Jacobson. 1987. The role of risk in explaining differences in profitability. The Academy of Management Journal 30(2): 277-296.
- Bauer, W. & M. Ryser (2004). Bank risk management strategies for banks. Journal of Banking and Finance, 28(2), 331-352.
- Bessis, Joel.(2002).Risk Management in Banking,2ED.,Wily&Sons,NewYork.
- Cebenoyan, S., Strahan, P.E. (2004). Risk management, capital structure and lending at banks. Journal of Banking and Finance 28, 19-43
- Dorfman, Mark S. (1998).Introduction to Risk Management & Insurance, 6th Ed., Prentice Hall.
- Gitman j ,Lawrence.(2009).Principles of Managerial Finance,12th ED.,PEARSON Prentice Hall, New York.
- Gleason, James T. (2000). Risk: The New Management Imperative in Finance, Bloomberg Press, Princeton, New Jersey.
-
- JOSEPH, C.(2006).Credit Risk Analysis portfolio Credit Mitigation,1ED.,Mc Grow-Hill, New Delhi.

- Santomero & Babbel. (2004) .Financial Markets, Instruments & Institutions, 3rd Ed., Mc Graw-Hill, New York.
- Saunders, Anthony and Cornett, Marcia Milion. (2002).Financial Institutions Management :A Risk Management Approach, 4th Ed., McGraw-Hill.
- The Financial Service Roundtable, "Guiding Principles in Risk Management for U.S Commercial Banks. (1999), Report of the Subcommittee and Working Group on Risk Management Principles.